

العملة الرقمية الحكومية آلية عملها وضوابط إصدارها

*The government digital currency, its mechanism of action and its issuance controls*فؤاد بن حدو¹ (1)

Benhaddou foud

(1) جامعة الشهيد أحمد زبانه، غليزان، الجزائر. fouadomati@gmail.com

تاريخ النشر: 2022/04/08

تاريخ القبول: 2022 /01/27

تاريخ الاستلام: 2021 /12/25

ملخص:

يهدف هذا البحث الى محاولة إعطاء تصور لعملة رقمية رسمية حكومية بديلة للعملات الرقمية الافتراضية والتي شهدت توسعاً كبيراً نظراً للتطور التكنولوجي والمعرفي الهائل والمتسارع والذي مس حتى القطاع المالي والبنكي. ولقد تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي والتحليلي من أجل التدقيق في آليات عمل العملات الرقمية اقتصادياً وفقهياً مع رفع الغطاء عن العيوب والمخاطر العالية التي ستضر بالاقتصاد الكلي واقتصاديات العالم مستقبلاً. واتضح لنا في الأخير على ضرورة إلزام الدول والحكومات في الاسراع بإصدار عملات رقمية رسمية قانونية تحت رقابة وإشراف بنوكها المركزية.

الكلمات المفتاحية: العملات الرقمية، العملات الحكومية، الغرر، التهرب الضريبي، غسيل الأموال.

Abstract:

This research aims to try to give a vision of an official government digital currency as an alternative to virtual digital currencies, which has witnessed a great expansion due to the tremendous and accelerating technological and knowledge development, which affected even the financial and banking sector. In this research, it was relied on the descriptive and analytical approach in order to scrutinize the mechanisms of the work of digital currencies economically and doctrinally, while removing the cover for defects and high risks that will harm the overall economy and the economies of the world in the future. In the end, it became clear to us the need to compel countries and governments to speed up the issuance of legal, official digital currencies under the supervision and supervision of their central banks.

Keywords: digital currencies, government currencies, gharar, tax evasion, money laundering.

1. المقدمة:

الإشكالية:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، وبعد:

أدت الثورة التكنولوجية الهائلة والمتسارعة التي يشهدها العالم وخاصة في مجال الرقمنة إلى ظهور عملات أو نقود رقمية تشتغل كوسيط للتبادل ومقياس للقيمة وتتداول عن طريق الانترنت عوض طرق التداول التقليدية من يد بيد أو عن طريق الدفع الإلكتروني.

ونظرا للمخاطر التي تشوب هذه العملات لكونها مشفرة ومجهولة المصدر ويغلب عليها الغرر الفاحش والمقامرة ومع امكانية استعمالها في غسيل الأموال. ظهر توجه جديد لبعض الدول في تبني عملات رقمية حكومية وهو ما كان متوقعا باعتبار أن النقود الرقمية ما هي في الأخير إلى مرحلة من مراحل التطور الطبيعي للنقود وزاد عامل جائحة الكورونا (covid-19) من الاسراع في ذلك تجنباً للملامسة المادية للنقود وانتشار العدوى.

ولقد شاهدنا مؤخرا بعض الدول شرعت في إطلاق عملات رقمية حكومية كدولة الصين مثلاً، فقد طرحت برنامجها التحريبي لليوان الإلكتروني لأكثر من 500 ألف شخص، ويريد الاتحاد الأوروبي إنشاء يورو افتراضي بحلول عام 2025، في حين أطلقت بريطانيا فريق عمل على مشروع مماثل، كما أن الولايات المتحدة بصدد إنشاء دولار إلكتروني افتراضي.

هذه العملات الرقمية الحكومية أصبحت تعرف اليوم باسم "غوفكويتر (govcoins)"، وتمثل تجسيدا جديدا للمال؛ فهي تعد بجعل التمويل يعمل بشكل أفضل، ولكنها تعد أيضا بتحويل السلطة من الأفراد إلى الدولة، وبالتالي إعادة السيطرة على النقد لأنه من مهام الدولة وفيه فساد للنقود.

وتختلف هذه العملات الرقمية الحكومية عن العملات المشفرة المعروفة، التي تكون لا مركزية وغير مضمونة، بعكس هذه العملات ستكون معتمدة من قبل البنك المركزي ومضمونة كعملة قانونية من الدولة. وبذلك، ستكون المعاملات الرقمية تخضع لرقابة البنك المركزي، وتساعد في مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

وبناء على ما تم ذكره تتضح لنا معالم، وصورة إشكالية البحث الموسوم بـ: "ما هي العملة الرقمية الحكومية؟ وما آلية عملها؟".

أهمية البحث: تكمن أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على هذا النموذج الجديد من العملات الرقمية في إعطاء الصبغة القانونية والرسمية للنقود، ومزاولة وظائفها بطريقة صحيحة، مما يجعل المستثمرين والمتعاملين في إطمئنان، ومحاولة تجاوز العملات الافتراضية الأخرى التي أحدثت الكثير من البلبلة.

هدف البحث: يتمثل الهدف من هذا البحث في كيفية الاستفادة من هذه العملات الرقمية كمرحلة من مراحل التطور فرضتها التكنولوجية والتقدم الهائل في هذا المجال لتظهر كبديل للنقود الورقية و الدفع الإلكتروني و مدى

مساهمتها في عالم مال و الأعمال و تسهيل تدوالها ونقل الأموال بسهولة باستعمال الانترنت وبالتالي خفض التكاليف وتجنب تزويرها.

منهجية البحث: تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي والتحليلي لفهم النقود والعملات الرقمية وآلية عملها في ظل عصر الرقمنة وكيفية استفادة من هذا التطور الرقمي في مجال المال والأعمال.

خطة البحث: تم تقسيم هذا البحث إلى أربعة مباحث رئيسية نراها كافية ووافية في الإلمام بهذا الموضوع وهي مقسمة كالآتي:

- العملة الرقمية النشأة والمفهوم.
- حكمها وأقوال أهل العلم فيها.
- العملة الرقمية الحكومية.
- آلية عمل العملة الرقمية الحكومية وكيفية إصدارها.
- نماذج عن بعض العملات الرقمية الحكومية.

2. العملة الرقمية النشأة والمفهوم:

1.2 مفهوم العملات الرقمية (Cryptocurrencies):

1.1.2. تعريفها: العملات الرقمية أو ما يسمى بالعملات المشفرة أو الافتراضية أو الإلكترونية أو المعماة، هي عبارة عن نقود ونوع من أنواع العملات لكنها غير موجودة بأشكال فيزيائية ومادية، بل إنها افتراضية وتواجد في العالم الافتراضي أو فضاء الإنترنت.¹ كما تعرف كذلك على أنها: "نقود افتراضية من شخص إلى آخر، يستخدم فيها الترميز (التشفير) يمكن أن تنشأ وتتداول وتخزن وتتبادل من خلال شبكة افتراضية تقبل عملة الترميز وتعتبرها وسيلة للتبادل. فهي رقمية لا مركزية وهذا يعني لا يوجد لها شخص أو مؤسسة وراءها يدعمها أو يسيطر عليها، كما أنها غير مدعومة بالسلع المادية، مثل المعادن الثمينة، وعديمة الجنسية غير مرتبطة بأي دولة."²

والعملات الرقمية تقنياً هي عبارة عن شفرة إلكترونية معقدة وخوارزميات ذكية وهي مبنية على تقنية "البلوك تشاين" التي أضحت حديث الساعة. هذه الشفرة والتقنية المتقدمة تجعل اختراق هذه العملات والتلاعب بعددها أو قيمتها أقرب إلى المستحيل، والحالة الوحيدة التي يتم فيها سرقة كميات منها هي عند اختراق محفظة إلكترونية أو منصة تداول تخزن الوحدات التي يملكها المتداولون. هذه العملات الرقمية أو المشفرة لديها قيمة مادية

¹ أمناي أفيشكوا، "تعريف العملة الرقمية و تاريخ العملات الافتراضية و المشفرة"، أنظر الربط [/https://Eumlat.Net/](https://Eumlat.Net/)، تاريخ الاطلاع، يوم 2020/01/09م، على الساعة 19 و16د.

² عبد الستار أبوغدة، " النقود الرقمية - الرؤية الشرعية والآثار الاقتصادية"، بحوث مؤتمر الدوحة الرابع للمال الإسلامي، المستحدثات المالية المعاصرة والبناء المعرفي، يوم 09 يناير 2018م، سلسلة بيت المشورة للاستشارات المالية رقم (04)، قطر، ص12-13.

متغيرة وغير ثابتة، وتقاس بالدولار الأمريكي ويمكن صرفها أيضا إلى بقية العملات مثل الدرهم الإماراتي واليورو والين الياباني والجنه المصري... الخ.¹

2.1.2. أهدافها: ظهرت هذه العملات وعددها يزداد يوما بعد يوم مع إطلاق المزيد منها بتسميات مختلفة ويتكويين هي أشهرها لكنها ليست الوحيدة. كل هذه العملات تقريبا أسست ووجدت لهدف واضح ألا وهو استخدامهما في الدفع الإلكتروني على الإنترنت والمعاملات التجارية وكذلك لنقل الأموال وتحويلها بسرعة من أي بلد لآخر بدون حدود ودون معيقات ودون أي حد للتحويل اليومي والآني. ومع هذه العملات أصبحت عملية تحويل مليارات الدولارات سهلة للغاية وتتم في دقائق مع خصوصية عالية حيث لا يتم الكشف عن أطراف الصفقة، وهذا غير ممكن في الواقع حيث البنوك المركزية عادة ما تضع حدودا للسيولة المالية التي ستخرج من البلاد وتعمل على الرفع من السيولة الواردة إليها. وجاءت العملات المشفرة ليس فقط لتحويل الأموال بسرعة بدون الاعتراف بالجغرافية واختلاف الوقت والعملات الوطنية وتركيبية الاقتصاد والحدود السيادية، لكنها أيضا جاءت لتستخدم في شراء السلع والمنتجات والبيع وتلقي العائدات والأرباح على أشكال عملات رقمية قابلة لصرفها إلى الدولار والعملات النقدية.²

3.1.2. الفرق الجوهرى بين العملات الرقمية الافتراضية والنقود الرقمية الرسمية: يكمن الفرق الجوهرى بين العملات الرقمية والعملات الرسمية هو عنصر الإلزام فالتعامل بالرقمية غير ملزم لأداء الحقوق إلا لمن لديه الرغبة فيها. ثم إن مصير هذه العملات مجهول، مثل جهالة أول مصدر لها.³

2.2. تاريخ العملات الرقمية وخصائصها:

1.2.2. مراحل ظهورها: مرت العملات الرقمية بعدة بمراحل إلى أن وصلت إلى صيغتها الحالية، وهذه المراحل التاريخية نذكرها بالتسلسل على النحو التالي:⁴

- سنة 1977م: ظهرت خوارزمية RSA وهي من اختراع الثلاثي "ليونارد أدليمان" و "آدي شامير" و "رونالد ريفست" في معهد ماساتشوستس للتقنية بالولايات المتحدة الأمريكية والتي أعلن عنها حينها وتم نشر ورقة اختراعها، وهي في اختصارها تتكون من 3 أحرف هي الأحرف الأولى لأسمائهم. الفائدة من هذه الخوارزمية التي شكلت النواة الأولى لهذه العملات هي أنها تسمح بتلقي الإيرادات والأموال عن طريقها.
- سنة 1993م: اخترع عالم الرياضيات "ديفيد تشوم" - ecash ، ما يقال بأنها أول عملة مشفرة إلكترونية وهي التي اعتمدت على التشفير. وبعدها عمل ديفيد تشوم على جمع الأموال لتمويل فكرته ونجح بالطبع في

¹ رابط سابق، <https://Eumlat.Net>

² نفس الرابط.

³ عبد الستار أبوغدة، "النقود الرقمية - الرؤية الشرعية والآثار الاقتصادية"، مرجع سابق، ص 14.

⁴ رابط سابق، <https://Eumlat.Net>

- إنشاء شركة DigiCash التي تدير هذه العملة الرقمية المركزية، وعمل على التعاقد مع التجار والشركات من أجل قبول عملته واستخدامها في التعامل الإلكتروني، إلا أنه وبسبب تأخر التجارة الإلكترونية وعدم تناميها كثيراً في ذلك الوقت فشل المشروع ولم يتمكن من إقناع الشركات والتجار باستخدام عملته.
- سنة 1996م: تم إطلاق الذهب الإلكتروني E-gold وهو عبارة عن أول موقع لتبادل الذهب وتداوله، وهو الذي يتطلب فتح حساب عليه واستخدامه في شراء الذهبي وبيعه، وللأسف تم إغلاق الموقع بعد شبهات من أنه استخدم في غسيل الأموال ورغم أنه وصل عدد المشتركين فيه إلى أكثر من 3.5 مليون مشترك إلا أنه أغلق في النهاية.
- سنة 1997م: اخترع "آدم باك" نظام للحد من البريد الإلكتروني المزعج ويدعى Hashcash وهو الذي تم دمجها أيضاً في خوارزمية وشفرة العملات الرقمية مع تطويره بالطبع.
- سنة 1998م: بعدها بعام واحد تمكن خريج علوم الكمبيوتر "وي داي" من إنشاء مخطط للعملة الإلكترونية شاركها عبر قائمته البريدية وهي التي شكلت النواة الأولى للعملات الرقمية الموجودة حالياً.
- سنة 1999م: تم إطلاق أول بنك إلكتروني ونحدث عن "باي بال" الذي يساعد في تحويل الأموال عبر الإنترنت وقد عزز نجاحه وإقبال الناس عليه في التأكيد على ضرورة إطلاق عملات رقمية وإلكترونية تستخدم في تحويل الأموال.
- سنة 2003م: ظهر متصفح تور Tor الذي يوفر تصفح المواقع بإخفاء الهوية وكذلك تصفح المواقع المحجوبة والمنعوع الدخول إليها عبر المتصفحات العادية، وشكل هذا دعماً غير مباشر للعملات المشفرة والتشفير وخصوصية التويلات المالية والصفقات التجارية.
- سنة 2004م: تمكن المبرمج "هال فيني" من الكشف عن بروتوكول "RPOW" وهو المتخصص في مقاومة هجمات الهرمان من الخدمات وإعادة استخدام الخدمات بعد الهجوم عليها وتعطلها لفترة قصيرة دون تدخل بشري، وهو ما يعد دعماً آخر لظهور العملات الرقمية والمشفرة.
- سنة 2008م: وفي ظل الأزمة العالمية المالية نشر شخص مجهول يدعى "ساتوشي ناكاموتو" ورقة يتحدث فيها عن طرق تحويل الأموال بدون مراقبة الحكومات والسلطات المالية. كما تم إنشاء "البلوك تشاين" من طرف الشخص المجهول والذي يقال أيضاً أنه يمكن أن يكون اسماً مستعاراً لمجموعة من الأشخاص عملوا على هذه التقنية التي أثارت أنظار البنوك والمؤسسات المالية وهناك انفتاح عليها في قطاعات كثيرة منها الطب والعقود الذكية والتجارة والتدريس وهي عبارة عن سجل للمعاملات في العملة الافتراضية "بيتكوين".
- سنة 2009م: تمكن ذلك الشخص الذي يقف وراء "بيتكوين" من تعدين 50 وحدة منها وبعدها بأيام تمت أول صفقة للعملة بين "ناكاموتو" و"هال فيني".

- سنة 2011م: وصل سعر بيتكوين إلى 1 دولار أي أنها تساوت معها في القيمة وهذا حسب تداولات بورصة MTGOX وبعدها ظلت تتزايد قيمة هذه العملة.

وبعد ذلك بدأت تظهر عملات رقمية جديدة منافسة للعملة الأصلية ومبنية على البلوك تشين مع قدوم كل واحدة منها ب تقنية بلوك تشين مخصصة ومطورة ومعدلة لصالحها، وضمن هذه الأسماء نجد: إثيريم، كاردانو، تثير، بينانس كوين، XRP، SOLANA، يو إس دي كوين، POLKADOT، دوغ كوين، وغيرها. حتى أصبح عددها الآن 7372، بقيمة سوقية قدرت بـ: 1.888 تريليون دولار. تستحوذ البيتكوين على الحصة الأكبر منها بمقدار: 33.37٪ بقيمة 799 مليار دولار.¹

2.2.2. خصائص العملات الرقمية: تتمتع العملات الرقمية بعدد من الميزات والخصائص والتالي هي كالتالي:²

- نقود جديدة معنوية (ليست مادية ملموسة) الكترونية يتم تداولها عبر شبكة الانترنت مباشرة أو من خلال منصات التداول؛
- تخزن في محفظة الكترونية، وليست في الجيوب أو الأدراج أو الصناديق أو البنوك. تنتقل النقود فيها إلكترونياً من مستخدم لآخر دون وجود جهات وسيطة تنظم عملياتها؛
- لم يحصل لها القبول إلا لدى الشريحة التي تتعامل بها فليس هناك قبول عام كما في العملات الرسمية، ولا يلزم بائعو السلع ومقدمو الخدمات بقبولها؛
- ليس لها قيمة ذاتية مستقرة فلا ترتبط بمؤشر ثابت، ولذا تتصف بالقفزات الكبيرة للقيمة، وهو الذي يغري المتعاملين بها، دون تقدير العواقب. أما تسميتها فكانت يشار فيها إلى أنها عملة مثل: (بيتكوين) المركبة من (بيت) و(كوين)؛
- مزاحمتها للعملة الرسمية الصادرة من البنوك المركزية، والتداول الواسع لها، والقفزات المغرية من خلال تداولها؛
- أن مصير هذه النقود مجهول، مثل جهالة أول مصدر لها.

3.2 مزايا العملات ومخاطرها:

- 1.3.2. مزاياها:** هناك مزايا للعملات الرقمية، ولكنها أقل كثيراً من مخاطرها، وحتى بعض المزايا:³
- غير قابلة للتزوير، لأنها غير ملموسة. لكنها ليست آمنة من المهاجمين (Hackers)؛

¹ أنظر الرابط الإلكتروني: <https://sa.investing.com/crypto>، تاريخ الاطلاع: 2021/09/25م، على الساعة: 17سا و38د

² عبد الستار أبوغدة، "النقود الرقمية - الرؤية الشرعية و الآثار الاقتصادية"، مرجع سابق، ص 13-14.

³ عبد الستار أبوغدة، "النقود الرقمية - الرؤية الشرعية و الآثار الاقتصادية"، مرجع سابق، ص18.

- غير قابلة للتلف أو الإتلاف؛
- غير قابلة لسحب اعتمادها كما في العملات الرسمية؛
- لا تتحكم فيها البنوك المركزية، ولا تخضع لتعليماتها؛
- سهولة النقل بدون كلفة أو حراسة؛
- قابلة للتخزين الكترونياً، لكنها عرضة للتقلب العالي، فتعتبر من الأصول المالية العالية الخطورة وبهذا تكون صفة (التخزين) حسنة أو سيئة؛
- يمكن شراؤها بسعر قليل وبيعها بسعر أعلى كثيراً، لكن ذلك من صور المضاربات (المجازفات) دون الإنتاج الاقتصادي الحقيقي.

2.3.2. مخاطرها: أما من حيث مخاطر العملات الرقمية جراء تداولها فهي كالآتي: ¹

- في حال تنامي قيمة العملات الرقمية تنقسم إلى أكثر من نوع من الأصول وبذلك تتراجع قيمتها، فيسبب ذلك فوضى عارمة في سوق العملات الالكترونية وهذا ما لم تقتنر بعملية الانقسام ضمانات لمضاعفة حجم سلاسل البيانات؛
- يلحق بآخر المتعاملين بتلك العملات ضرر جسيم إذا أصاب العملة الكساد أو خرجت من التعامل؛
- كل حالة إطلاق عملة الكترونية جديدة يؤدي إلى تناقص قيمة العملة القديمة بحيث تضعف المكاسب التي حققتها عملة سابقة؛
- هناك طفرات (قفزات) في أسعار العملات الالكترونية، ولذا قال "غاريل هايلمان" أستاذ الاقتصاد بجامعة كامبردج أن: "هناك قدر كبير من انعدام اليقين حول الأسعار المستقبلية للبيتكوين، وهو يوجب التزام الحذر حيال التداول المقبلة".
- رفض منصة التداول لعملة الكترونية، وهو يؤدي إلى الحرمان من المزايا التي يوفرها إصدار أي عملة ما لم يغير المتعامل منصة التداول التي يتعامل عبرها في أصوله الافتراضية؛
- قد ينتظر المتعامل بالعملة الالكترونية أياماً عديدة حتى يتم صفقة على المنصة الالكترونية بسبب الحماية التي تحول دون القرصنة الالكترونية؛
- المخاطر التقنية المرتبطة بالنظام، بما في ذلك المخاطر الأمنية والبرامج الضارة، ولا يزال النظام الافتراضي عرضة للهجوم، وهناك احتمال لظهور تلك المخاطر؛
- المخاطر القانونية، فإن عدم الاعتراف القانوني بهذه العملات يجعلها تتعرض لتقلبات قاسية في سعر السوق لأنه لا يوجد تدخل من السلطة لتحقيق الاستقرار في الأسعار؛

¹ نفس المرجع، ص 19-20.

- مخاطر التهرب الضريبي، حيث إن تبادل السلع والخدمات من خلال منصة افتراضية باستخدام عملة إلكترونية جعل من الممكن حصول التهرب الضريبي حيث لا مجال للرقابة من السلطة المختصة؛
- مخاطر المستهلك بسبب الطبيعة اللامركزية لهذه العملات قد يتضرر المستهلك من حيث عدم الاستقرار في سعر السوق، ويمكن أن يؤدي التذبذب المالي للقيمة السوقية إلى فقدان تلك العملات للقوة الشرائية، وبالتالي يعرض المستهلكين إلى عدم القدرة على الاحتفاظ بقيمة المال وتخزين الثروة.

3. حكمها وأقوال أهل العلم فيها:

1.3. اضطراب العملات الرقمية وأهمية استقرارها:

1.1.3. اضطراب العملات الرقمية وعدم ثباتها: إن عدم الاستقرار أثره واضح بين على الوظائف الأخرى التي تتميز بها النقود من كونها وسيطاً للتبادل، ووحدة لقياس القيمة، وخزن للثروة، ووسيلة للمدفوعات الآجلة، لأنه لا يتصور وجودها في عملة مجهولة المصدر ومتقلبة ارتفاعاً وانخفاضاً بشكل كبير كالبيتكوين، فلن يؤدي هذه العملة هذه الوظائف التي علق بها قانوناً فيستحيل الأمر مع جهالة مصدرها. وهذا ما نراه في عملة البيتكوين التي ترتفع وتنخفض بشكل مهول لا يكاد يصدق، فلو سلم بقبول التعامل بها بناء على أنها عملة تلقى قبولاً عاماً وتعامل بها الناس قرضاً واقتراضاً فإنه ولا شك على وفق ما نراه اليوم من انفلات في قيمتها ستكون أضرارها على المقرض والمقترض بالغة، والضرر من أعظم ما جاءت الشريعة الإسلامية لدفعه عن الناس، بل هو أولى بالمعالجة قبل جلب النقود.¹

2.1.3. أهمية استقرار النقود والعملات: إن الحديث عن أهمية استقرار النقود والعملات وأثره على حياة الناس عامة وعلى حقوقهم ومصالحهم أمر غاية في الأهمية وخاصة في زماننا، وقد رأينا فيما سبق أن النقود جعلت من أجل أداء وظائف مهمة في المعاملات الاقتصادية، وقد اتفق كل المهتمين بالبحث الاقتصادي والمالي أن عدم ثبات النقود واستقرارها لا يمكن معه بل من الأحوال أن تؤدي النقود وظائفها على أكمل وجه، وإن العملات الرقمية من البيتكوين ومثيلاتها لا يمكن لعامل أن يقول عنها أنها عملة، ويصبح التعامل بها لما يراه العالم اليوم من تقلبات تعصف بها يمينا ويسرة، ناهيك عن جهالة مصدرها، وإنه ليكفي للقول بفساد التعامل بها.²

¹ الأزرق الركاكي، "هل البيتكوين عملة؟"، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 69، فبراير 2018م، ص 44.

² الأزرق الركاكي، "هل البيتكوين عملة؟"، مرجع سابق، ص 45.

2.3 صلاحية الإصدار النقدي:

1.2.3. مفهوم الإصدار النقدي: الإصدار النقدي هو: "العملية التي تقوم بواسطتها البنك المركزي بوضع نقود قانونية بحوزة الاقتصاد ككل -حكومات، مؤسسات، وإفراد-، ويتجسد ذلك مادياً وفضياً في طبع ورق النقد أو ما يسمى بورق البنكنوت ووضعها في التداول".¹

2.2.3. سلطة الإصدار النقدي: تعد سلطة إصدار النقود وطبعها من مهام الدولة خشية التزوير ويعتبر البنك المركزي الجهة الرسمية الوحيدة المخول لها هذه الصلاحية. ومن المعلوم سابقاً أنه كانت النقود دراهم فضية ودنانير ذهبية وفلوس معدنية وأنه كان في كل دولة دار لسك النقد وتسمى (دار الضرب) وأن من ملك ذهباً تبراً أو فضة لا يملك أن يضرب منهما نقوداً بل يذهب إلى (دار الضرب) ليسكوا العملة مع كتابة معينة تشير أحياناً إلى الدولة وأحياناً إلى الملك أو الأمير. وإن ليس للأفراد أن يسكوا النقود وأنه يشار إلى وزن النقود النمطي، وأن نقصها يعتبر عيباً يوجب الرد، وهذه الأحكام مصلحية ولذلك ينوب عنها ما يحقق الغرض منها وهو أن يوكل إلى الجهات الرقابية (البنوك المركزية) بمهمة طبع النقود الورقية وتوقيع حاكم البنك المركزي.² فقد روى عن عبد الملك بن مروان الأموي أنه: "قد أخذ رجلاً يضرب على غير سكة المسلمين، فاردأ قطع يده ثم ترك ذلك وعاقبه، وقد استحسن علماء المسلمين منه العدول عن القطع إلى التعزير". وذكر البلاذري: أن عمر بن عبد العزيز - رضي الله عنه -: "أتي برجل يضرب على غير سكة السلطان فعاقبه وسجنه وأخذ حديده فطرحه في النار". كما روى قول الواقدي: وأصحابنا يرون في من نقش على خاتم الخلافة المبالغة في الأدب والشهرة، وأنهم لا يرون عليه قطعاً وذلك رأي الإمام أبي حنيفة النعمان وسفيان الثوري -رحمهما الله-، وكره الإمام مالك بن انس -رحمه الله- وقال: "أنه من الفساد ولو كان الضرب على الوفاء". كما روى عن سعيد بن المسيب - رضي الله عنه - أن من يضرب النقود من غير رجال الدولة أو السلطة الحاكمة يعتبر من الفساد في الأرض.³ وقول ابن خلدون - رحمه الله - في أهمية سك النقود وعلى أنها من وظائف الخليفة فقال: "وهي وظيفة ضرورية للملك، إذ بها يتميز الخالص من المغشوش بين الناس في النقود"⁴. جاء في كتاب الفروع في الفقه الحنبلي: " لا يصلح ضرب الدراهم إلا في دار الضرب بإذن السلطان، لأن الناس إن رخص لهم ركبوا العظائم"، قال الإمام النووي الشافعي في المجموع شرح المذهب: " قال أصحابنا : و يكره أيضا لغير الإمام ضرب الدراهم و الدنانير إن كانت خالصة ، لأنه من شأن الإمام ، و لأنه لا يؤمن فيه الغش و الإفساد"⁵.

¹ الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، الطبعة الثانية، 2003م، ص39.

² عبد الستار أبوغدة، "النقود الرقمية -الرؤية الشرعية والآثار الاقتصادية"، مرجع سابق، ص21.

³ عدنان خالد التركماني، "السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام"، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1409هـ/1988م، ص66-67.

⁴ عبد الرحمن ابن خلدون، "المقدمة"، تحقيق أحمد جاد، مؤسسة قصر البخاري للنشر والتوزيع، القبة، دت، ص323.

⁵ الأزرق الركرائي، "هل البيتكوين عملة؟"، مرجع سابق، ص43-43.

ومنه فإن سلطة سك وضرب النقود تعود إلى الدولة وجهتها الرسمية المتمثلة في البنك المركزي وليس لأحد الحق في سك النقود حتى ولو كانت النقود موافقة للأوزان والصفة لأن ذلك يعتبر من الاعتداء على سلطة الدولة ومن الفساد الكبير والعريض في الأرض.

3.3 آراء بعض الفقهاء المعاصرين في حكم التعامل بالعملات الرقمية (البيتكوين):

لا يزال يكتنف الغموض في حكم التعامل بالعملات الرقمية نظراً لعدة أسباب كاحتوائها على الغرر الفاحش وتضمّنه معنى المقامرة، ومجهولية مصدرها، بما يتيح مجالاً كبيراً للنصب والاحتيال. وهذا رغم كونها تواكب تطورات العصر والتكنولوجية وعالم الرقمنة الذي يعيش فيه العالم اليوم، وسنحاول ذكر بعض آراء الفقهاء والمعاصرين حول حكمها:

1.3.3 أقوال المانعين:

- أكد الدكتور شوقي علام مفتي مصر على عدم جواز التعامل بالبيتكوين وشقيقتها، نظراً لكونها وحدات افتراضية غير مغطاة بأصول ملموسة، فضلاً عن كونها قد تفضي إلى ولادة مخاطر عالية قد تصيب الأفراد والدول. وهو نفس عضو هيئة كبار العلماء بالسعودية الدكتور محمد المطلق الذي قال: "إن من يتداولون هذه العملات مثل الذين يلعبون القمار والميسر، لكن المسلم لا يدخل في الغرر. والغرر أخف من هذا بكثير، فالغرر الذي نهى عنه النبي كان في أشياء يسيرة، فكيف بهذا؟".

- يقول الأمين العام الحالي للاتحاد العلمي لعلماء المسلمين أ.د. محي الدين علي القره داغي: "أن البيتكوين ليس محرماً لذاته لأنها عملية إلكترونية علمية مشروعة، ولكنها محرمة لما يترتب عليها من المضاربات وضياع الأموال وفقدان الأصل أو الضامن لها، وهذا ما يسمى بتحريم الوسائل". وأضاف: "أن تحريم الوسائل يختلف عن تحريم المقاصد والأصول، فتحريم الأصول لا يحل في أي حال إلا للضرورة، أما تحريم الوسائل فيكون إذا زاد الفساد".¹

- جاء في الفتوى رقم 89043 للهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف بالإمارات في الحكم التعامل بالبيتكوين: "أن البيتكوين لا تتوفر فيها المعايير - الشرعية والقانونية - التي تجعلها عملة يجري عليها حكم التعامل بالعملات القانونية الرسمية المعتمدة دولياً. كما أنها لا تتوفر فيها الضوابط الشرعية التي تجعل منها سلعة قابلة للمقايضة بما مع سلع أخرى؛ ولهذا: فإنه لا يجوز التعامل بالبيتكوين أو العملات الإلكترونية الأخرى التي لا تتوفر فيها المعايير المعتمدة شرعاً وقانوناً؛ وذلك لأن التعامل بها يؤدي إلى عواقب غير سليمة: سواء على المتعاملين، أو على الأسواق المالية والمجتمع بأكمله، وسواء اعتبرناها نقداً أو سلعة

¹العملات الرقمية. مخاطرها وما حكم الدين فيها، أنظر الرابط:

<https://www.aljazeera.net/news/ebusiness/> ، تاريخ الاطلاع: 2020/01/16م، على الساعة: 15سا

فالحكم يشملها على كلتا الحالتين. ويُلاحظ: أنَّ هذا الحكم إنما يخص هذه العملات التي يجري السؤال عنها في هذه الفترة، والتي ما زالت خارج الرقابة من الجهات المسؤولة، أما إذا صدر قرار بتنظيمها واعتمادها ووضعها تحت مظلة رقابية من تلك الجهات؛ بحيث تتوفر فيها المعايير التي تجعل منها عملة قانونية، يجري التعامل بها بين الدول؛ فإنَّ حكم التعامل بها يأخذ حينئذ حكم التعامل بالعملة المعتمدة رسمياً¹.

- أكد الدكتور وليد مصطفى شاويش عميد كلية الفقه المالكي في عمان أنه: " لدى تنزيل مناط الغرر والعرف والأصول العامة المتمثلة في تحريم الغرر وأصل الإمامة، فإن النقود الرقمية ما زالت لم تتوافر فيها صفات النقد الشرعي الذي يصلح أن يكون وسيطاً في تبادل السلع والخدمات، ويُنظر في مستجدات النقود الرقمية في كل مرحلة بحالها، ولا مانع مستقبلاً من جواز التعامل بها بشرط تحقق المناطات الشرعية للنقد الشرعي"².

- يقول العالم الجليل عطاء بن خليل أبو الرشته عن عملة البيتكوين ما نصه: "...ومنه يتبين تحريم بيع الغرر أو المجهول، وينطبق هذا على واقع البيتكوين، فهو سلعة مجهولة المصدر، ولا جهة رسمية أصدرتها تكون ضامنة لها، فعليه فلا يجوز بيعها ولا شراؤها"³.

- دار الافتاء التركية: أصدرت فتوى بحرمة التعامل بالعملات الالكترونية كالبيتكوين. جاء في فتوى هذه الفتوى ما يلي: "من المعروف أن هذه العملات المشفرة ليست تحت سلطة مركزية وبالتالي فإنها لا تقع تحت ضمانات الدولة، وفي هذا السياق فإنه يمكن استعمالها في عمليات المضاربة وغسيل الأموال مما يجعل من غير المناسب التعامل بها"⁴.

¹ للهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف بالإمارات العربية المتحدة، <https://www.awqaf.gov.ae/ar/Pages/FatwaDetail.aspx?did=89043>، تاريخ الاطلاع يوم: 2020/01/18 على 22 سا و 45 د.

² وليد مصطفى شاويش، "هل يجوز التعامل بالبيتكوين...تحقيق مناط النقد الشرعي على العملات الرقمية (البيتكوين نموذجاً)"، الموقع الرسمي للدكتور <https://www.walidshawish.com/>، تاريخ الاطلاع يوم: 2020/01/18م، على الساعة، 23 سا و 12 د.

³ أنظر الرابط الالكتروني: <http://www.attahrir.info>، تاريخ الاطلاع: 2020/01/18 م على الساعة 00 سا و 51 د.

⁴ أنظر الرابط الالكتروني: <https://syrian-mirror.net/ar/>، موقع مرآة سورية الإخبارية، تاريخ الاطلاع يوم: 2020/01/19 م، على الساعة 01 سا و 05 د.

- دار الإفتاء الفلسطينية: حرّمت عملية بيع وشراء وتعددين عملة "البيتكوين" الإلكترونية؛ لاحتوائها على الغرر الفاحش وتضمّنه معنى المقامرة، ومجهولية مصدرها، بما يتيح مجالاً كبيراً للنصب والاحتيال".¹
- يقول د. محمد أشرف دوابة في عملة البيتكوين ما نصه: " أن قبول عملة البيتكوين إسلامياً - حتى لو تحققت في تداولها قواعد التعامل الشرعي بالتماثل والتقابض ولو حكماً عند اتحاد الجنس، والتقابض ولو حكماً دون التماثل عند اختلاف الجنس - مرهونا برفع الغرر والجهالة عنها من خلال معرفة الجهة التي تصدرها وقدرتها على ضمان الإصدار، وكذلك تحقيق القبول العالمي لها ، وتوافر عوامل الأمان فيها بصورة تمنع تبخرها من حسابات مستخدميها بحواسيبهم الشخصية وضياح حقوقهم، والمتاجرة بها لا فيها، وهو ما لا يتوافر في وضعها الحالي بصورة تجعلها خدعة كما وصفها جيمي ديمون الرئيس التنفيذي لبنك جي بي مورجان".²

2.3.3. أقوال المجزيين:

- يقول المفتي فراز آدم: " أن البيتكوين في حكم العملة؛ ستكون عملة طالما يستخدمها الناس ويتبادلونها. ونتيجة لذلك، ستكون الزكاة إلزامية على البيتكوين بسبب طبيعتها النقدية والشمية".³
 - منتدى الاقتصاد الإسلامي: أصدر حكم شرعي حول البيتكوين جاء فيه:⁴
- لا مانع من المصادقة والتنقيب أو التعدين بغرض الحصول على بيتكوين سواء أكان بتملك الأجهزة والبرامج بشكل مباشر، أو الاستئجار من خلال شراء بطاقات تحول استخدام أجهزة طرف ثالث. أما عمليات الاستثمار في التنقيب من خلال المحافظ وتوكيل الطرف الثالث؛ فينظر في كل حالة حسب شروطها؛
- لا مانع من شراء عملة بيتكوين بالعملات الحكومية الأخرى أو قبولها في إجراء المبادلات السلعية. أو مبادلتها بالعملات الرقمية المشفرة الأخرى التي يثبت لها الحكم نفسه؛

¹ أنظر الرابط: <http://alsaa8.net/post/5305>، تاريخ الاطلاع يوم/ 2020/01/19 من على الساعة 01سا و22د

² أشرف دوابة، " البيتكوين.. رؤية اقتصادية وشرعية"، الموقع الإلكتروني: عربي21، <https://arabi21.com/story/>، تاريخ الاطلاع يوم/ 2020/01/19، على الساعة 01سا و22د

³ "knowledge base"، مقال منشور باللغة الانجليزية ، أنظر الرابط: <https://darulfiqh.com/knowledgebase/shariah-interpretations-of-bitcoin/> ، تاريخ الاطلاع يوم : 2020/01/19، الساعة 00سا و04د

⁴ أمناي افشكو ، " بتكوين والعملات الرقمية المشفرة حلال في الإسلام" ، موقع مجلة أمناي، <https://www.amnaymag.com->، تاريخ الاطلاع يوم: 2020/01/19، الساعة 02سا و24د.

تجري على المبادلات بين بيتكوين والعملات الأخرى، أو الذهب والفضة أحكام الصرف وينظر إلى كل عملة رقمية كصنف كما هو الحال في العملات الحكومية وتجري على الأرصد المملوكة منها أحكام زكاة النقدين.

3.3.3. التوقف وعدم اتخاذ الحكم حتى يتم ماهية البيتكوين:

- يقول محمد صالح منجد أن الحكم الفقهي للبيتكوين يعتمد على عدة أمور منها:¹
كونها سلعة أم عملة ونقداً كالعملات الورقية؟
نص الإمام مالك- رضي الله عنه- على أن كلما يرتضيه الناس ويجعلونه سكة يتعاملون بها فإنه يأخذ حكم الذهب والفضة ولو كان من الجلود. وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- أن النقود لا يعرف لها حد وإنما تعود لتعامل الناس واصطلاحهم. وجاء في قرار هيئة كبار العلماء: "النقد هو كل شيء يجري اعتباره في العادة أو الاصطلاح بحيث يلقي قبولاً عاماً كوسيط للتبادل".
وقد توقف شيخنا عبد الرحمن البراك في جواز تداول البيتكوين، لكنه أوجب الزكاة فيمن ملك منها نصيباً بمفردها أو مع غيرها إذا حال عليها الحول. وقال شيخنا نفع الله به عن البيتكوين أليست مالا يغني به؟ أليست تورث عنه؟ أليس يستطيع أن يشتري بها؟
- ويرى بعض الباحثين أن الثمنية في الفلوس والأوراق النقدية ونحوها ناشئة عن تعارف الناس واتفاقهم على إعطائها قيمة سوقية، وهذا بخلاف الذهب والفضة فلهما قيمة ذاتية مختلفة كما يقول الجمهور من الفقهاء، وعلى هذا فيجوز الاصطلاح على إنتاج عملات أخرى جديدة لكن البيتكوين عملة افتراضية ليس لها وجود حقيقي يمكن حيازته، وإنما هي مجرد أرقام ورموز ومع ذهابها تضيع الثروة، وهذا مظنة للغرر والخسارة.
- وهناك رأي قائل بأن البرمجة شيء حقيقي لا وهمي وأن العملة بدأت تفرض نفسها وأن درجة الاعتمادية والموثوقية والإقبال عليها يزداد.
ولذلك لا يُستبعد أن يظهر اجتهاد فقهي بتحريم التعامل بها في أول ظهورها عندما تكون المخاطر عالية جراء عدم الاعتراف بها من أكثر الدول ولأنها ضعيفة الاعتمادية والموثوقية نتيجة لذلك فيكون التعامل بها مغامرة ومقامرة ثم يتغير الحكم إذا اكتسحت وسادت وفرضت نفسها عالمياً.
- كان جواب موقع الإسلام سؤال وجواب عن حكم البيتكوين: "إن هذه العملة لا تزال مجهولة المصدر، ويحيط بها كثير من الغموض والإشكالات والمخاوف والمخاطر. لذا لا ننصحك بالاستثمار فيها حتى تتبين

¹ محمد صالح المنجد، " مناقشة في البيتكوين (Bitcoin) و حكمه الشرعي"، انظر الموقع الالكتروني مداد، <http://midad.com/article/220634/> ، تاريخ الاطلاع يوم : 2020/01/18م، على الساعة 23 سا و 44د.

حقيقتها، ويُعلم من يقف وراءها. ونحن حتى الآن لم يتبين لنا من واقع الحال ما يسمح لنا بإصدار فتوى شرعية حولها وفي حل التعامل بها من غيره".¹

- مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة التعاون الإسلامي في قرار رقم: 237 (8/24)، المنعقد في دورته الرابعة والعشرين بدبي، خلال الفترة من: 07-09 ربيع أول 1441هـ، الموافق: 04-06 نوفمبر 2019م. وبعد اطلاعه على التوصيات الصادرة عن الندوة العلمية: للعمليات الإلكترونية، التي عقدها المجمع بجدة خلال الفترة من 10-11 محرم 1441هـ الموافق 9-10 سبتمبر 2019م، جاء في حكم العملات الإلكترونية ما يلي:

"ثانياً- الحكم الشرعي: من خلال الأبحاث المعروضة والمناقشات التي دارت تبين أن ثمة قضايا مؤثرة في الحكم الشرعي لا تزال محل نظر منها:

1. ماهية العملة المعماه (المشفرة) هل هي سلعة أم منفعة أم هي أصل مالي استثماري أم أصل رقمي؟
2. هل العملة المشفرة متقومة وتمتولة شرعاً؟".²

من خلال ما قمنا بجمعه من أقوال العلماء والفقهاء والمختصين فيما يخص حكم التعامل بالعملات الرقمية اتضح لنا أن علة التحريم ليس في ذات الوسيلة التي تؤدي وظائف النقود. بل لكونها تصدر خارج مظلة وسلطة البنك المركزي مما يجعلها غير قانونية؛ كذلك مشفرة ومجهولة المصدر ومصدراً لغسيل الأموال وتكتنفها الكثير من المخاطر كالغرر والجاهلة.

4. العملة الرقمية الحكومية (govcoins):

1.4 مفهومها وأهميتها:

1.1.4 تعريفها: تعرف العملة الرقمية الحكومية أو الرسمية على أنها: "عملة رقمية غير ملموسة يتم إصدارها تحت مظلة البنك المركزي بالضوابط المعروفة وتداولها يتم على مستوى شبكة الانترنت".

2.1.4 أهميتها: تكمن أهمية العملة الرقمية الحكومية في:

- إعادة سيطرة العالم على السوق النقد العالمي؛
- إعادة دور النقود كوسيط للتبادل ومقياس للقيمة عوض المقامرة والمضاربات عليها؛
- محاولة التخلص تدريجياً من العملات الرقمية وإزاحتها من الأسواق؛
- تقليل من اضطرابات في الأسواق المالية؛

¹ أنظر الرابط الإلكتروني: <https://bitcointalk.org/index.php?topic=4329844.0> تاريخ الاطلاع يوم 2019/01/19م على الساعة 00 سا و 30د

² "مجمع الفقه الإسلامي الدولي: قرار رقم: 237 (24/8) بشأن العملات الإلكترونية"، موقع "موسوعة الاقتصاد و التمويل الإسلامي"، <https://iefpedia.com/arab/?p=41281>، تاريخ الاطلاع يوم: 2020/01/19م على الساعة: 01 سا و 51د

3.1.4 دورها: يكمن دور العملة الرقمية الحكومية في:

- القيام بجميع وظائف النقود المعروفة؛
- إعادة سلطة الاصدار للحكومات؛
- إعادة تنظيم سوق العملات بإزاحة العملات الرقمية الافتراضية من المعاملات؛
- جعل أصول العملات حقيقية بدل أن تكون وهمية؛
- استعادة العملات الحقيقية التي تم استبدالها بالعملات الوهمية؛

2.4 مزايا و غايات العملات الرقمية الحكومية:

1.2.4 مزايا العملات الرقمية الحكومية: يمكن جعل هذه المزايا فيما يلي:

- أنها عملة غير ملموسة وليس لها أي وجود فيزيائي؛
- أنها عملة حقيقية لها وجود من خلال صبغتها القانونية و الرسمية؛
- أنها عملة رسمية للبلد؛
- خاضعة لرقابة وتعليمات البنك المركزي (السلطة النقدية)؛
- إصدارها يكون بناء على الضوابط المعروفة لدى البنك المركزي؛
- يمكن دول العالم من استعادة السيطرة على الأموال المتداولة في الاسواق العالمية و الخارج عن سيطرة عنها؛
- أنها مرحلة من مراحل تطور النقود ويجب استفادة من التكنولوجيا؛
- غير قابلة للتزوير لكونها مشفرة؛
- غير قابلة للتلف أو الإتلاف؛
- قابلة للسحب؛
- سهولة النقل بدون كلفة أو حراسة؛
- قابلة للتخزين إلكترونياً،
- تقوم بجميع وظائف النقود من وسيط للتبادل ومقياس للقيمة وغيرها؛
- تحمل صفة شرطي النقود وهي أي شيء يلقي قبولاً عاماً؛

2.2.4 غايات ودوافع وجود عملة رقمية حكومية: من بين دوافع الحكومات والبنوك المركزية:¹

- الخوف من فقدان السيطرة، وتسخر البنوك المركزية اليوم النظام البنكي لتضخيم السياسة النقدية، إذا انتقلت المدفوعات والودائع والقروض من البنوك إلى العوالم الرقمية التي يديرها القطاع الخاص، وستكافح

¹"العملات الرقمية الحكومية...هل تقيد سوق المال؟؟"، مقال منشور بتاريخ: 2021/05/14، انظر الرابط: <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2021>، تاريخ الاطلاع: 2021/09/25، على الساعة: 22 سا

- البنوك المركزية لإدارة الدورة الاقتصادية وضخ الأموال بالنظام في وقت الأزمة. ويمكن أن تصبح الشبكات الخاصة غير الخاضعة للإشراف فضاء للاحتيال وانتهاكات الخصوصية.
- التطلع إلى إرساء نظام مالي أفضل من الناحية المثالية، حيث يوفر المال مخزناً موثقاً للقيمة ووحدة حساب ثابتة ووسيلة دفع فعالة، وأموال اليوم لها علامات متفاوتة، ويمكن أن يعاني المودعون غير المؤمن عليهم إذا فشلت البنوك.
- لا تزال عملة البيتكوين غير مقبولة على نطاق واسع وبطاقات الائتمان باهظة الثمن، ستحقق العملات الإلكترونية الحكومية نتائج ملحوظة لأنها مضمونة من الدولة، وتستخدم مركز دفع مركزياً غير مكلف.
- تخفيض العملات الرقمية الحكومية نفقات تشغيل الصناعة المالية العالمية، التي تصل إلى أكثر من 350 دولاراً سنوياً لكل شخص على وجه الأرض؛
- تجعل العملات الرقمية الحكومية التمويل متاحاً لقراءة 1.7 مليار شخص يفتقرون إلى حسابات بنكية؛
- يمكن للعملات الرقمية الحكومية توسيع مجموعات أدوات الحكومات من خلال السماح لها بإجراء مدفوعات فورية للمواطنين وخفض أسعار الفائدة إلى ما دون الصفر.
- تخضع العملات الرقمية الحكومية لمراقبة الدولة للسيطرة على المواطنين، واستخدامها في فرض العقوبات، مثل الغرامات الإلكترونية الفورية للسلوك السيئ؛
- يمكنها تغيير الجغرافيا السياسية من خلال توفير قناة للمدفوعات عبر الحدود وبدائل الدولار؛ العملة الاحتياطية في العالم وركيزة النفوذ الأميركي.

3.4 أوجه الشبه والاختلاف بين العملات الرقمية الافتراضية والعملات الرقمية الرسمية:

1.3.4 أوجه الشبه: ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- كليهما عملتين غير ملموستين وليس لهما أي وجود فيزيائي؛
- كليهما عملتين مشفرتين لمنع تزويريهما؛
- كليهما لهما وظائف النقود المعروفة من وسيط للتبادل ومقياس للقيمة وغيرها؛
- كليهما تستعملان كأداة للدفع والتسوية؛
- كليهما لهما محافظ إلكترونية؛
- كليهما يتم تداولهما عن طريق منصات إلكترونية.

2.3.4 أوجه الاختلاف: يكمن هذا الاختلاف الجوهرى فيما يلي:

- العملة الرقمية هي عملة وهمية افتراضية لا وجود لها حقيقية في أيدي الناس، أما العملة الرقمية الحكومية هي عملة ليست افتراضية بل حقيقية لكن غير ملموسة؛
- العملة الرقمية هي عملة مشفرة أي لا يعرف أصحابها ولا يتم تتبع عمليات البيع والشراء التي تتم بها حول العالم. أما العملة الرقمية الحكومية فهي ليست مشفرة ويعرف أصحابها مع إمكانية تتبعها؛

- العملة الرقمية هي عملة خاصة بمعنى إصدارها يتم عن طريق أفراد وشركات، أما العملة الرقمية الحكومية فهي عملة الدولة؛
- العملة الرقمية هي نقود غير قانونية على عكس العملات الرقمية الحكومية فهي نقود قانونية ورسمية؛
- العملة الرقمية تشهد تذبذب كبير في الأسعار فهي ترتفع بشكل جنوني أحياناً وتنخفض بشكل جنوني كذلك. عكس العملات الرقمية الحكومية التي تمتاز بالثبات النسبي؛
- العملة الرقمية هي نقود لا مركزية على غرار العملة الرقمية الرسمية فهي مركزية؛
- إمكانية إصدارها من أي شخص في العالم عن طريق التعدين يتقن استخدام علم الحاسوب والبرمجيات والخوارزميات الرياضية، بينما إصدار العملة الرقمية الحكومية يتم تحت غطاء وأمر من السلطة النقدية.
- عدم وجود سلطة رقابية أو قانونية عليها فهذه العملات موجودة على الشبكة العنكبوتية، وتنتقل من بلد إلى آخر بكل حرية وبدون أية حواجز أو حدود، بل هي عبارة عن نقود تسبح في الفضاء الإلكتروني بكامل حريتها. عكس العملة الرقمية الرسمية فهمي تحت رقابة البنك المركزي، ومعرفة دخولها وخروجها من البلد كميةً وقيمةً؛
- غياب تشريعات وتنظيمات قانونية تؤطر عمل العملات الرقمية؛ بينما العملات الرسمية لها تشريعات وقوانين تؤطر عملها؛
- عدم وجود أي غطاء لهذه العملات الرقمية سواء من الذهب أو عملات أجنبية أو إنتاج؛ أي انها ليست مرتبطة. بينما العملات الرقمية الحكومية فهي خاضعة لقوانين الإصدار المعروفة؛
- العملة الرقمية تعتبر عالية المخاطر، ولن يستفيد تجارها أو مستعمليها من أي حقوق. عكس العملات الرقمية الرسمية التي تحتوي على ضمانات حكومية؛
- لا يمكن الاعتماد على العملة الرقمية في الاقتراض لعدم ثبات أسعارها وبالتالي الاضرار بذوي الحقوق، عكس العملات الرقمية الرسمية الحكومية التي تتميز بالثبات نسبياً؛
- عدم وجود وسطاء بين البائعين والمشتريين لهذه العملة، بل لا حاجة إلى وسطاء، لأن عملية التبادل تتم بسهولة وسرعة فائقة عن طريق شبكة الإنترنت من خلال مبدأ الند بالند ومن غير كلفة أو رسوم مادية كالموجودة في تحويلات الأموال المعهودة، اما بالنسبة للعملات الرقمية الحكومية فيمكن كذلك العمل بهذه الطريقة شرط عن طريقة منصة بلوك تشين ومع دفع الرسوم والضرائب.

5. آلية عمل العملة الرقمية الحكومية وكيفية إصدارها:

1.5 السياسة النقدية والمالية للعملات الرقمية الحكومية (الرسمية):

1.1.5. السياسة النقدية والعملات الرقمية الحكومية: السياسة النقدية هي مجموعة من التدابير-القرارات والإجراءات- التي تتخذها الدولة من خلال البنك المركزي لتنظيم الإصدار النقدي وضبطه بما يتناسب مع

الهياكل الاستثمارية، والإنتاجية والاستهلاكية للاقتصاد العام للدولة¹. بمعنى أنها عملية تنظيم لكمية النقود المتوفرة (عرض النقود) في دولة ما لغرض إحداث التوازن بين الكتلة النقدية وحجم السلع والخدمات. لتفادي ظاهري التضخم والانكماش. وهذا بعد انفكاك النقود من غطاء الذهب، وأصبحت لها قوة شرائية تستند إلى قوة اقتصاد الدولة المصدرة لها.

والأكيد أن العملات الرقمية الافتراضية بمختلف أنواعها إذا تم الاعتراف بها من قبل الدول كنقود رسمية وقانونية ستؤثر فعلاً على المعروض النقدي وبالتالي على أدوات السياسة النقدية. ويبقى السؤال المطروح هنا كيف سيتم التحكم فيها في حالة الانكماش أو التضخم وخاصة أنها نقود مشفرة وإصدارها يتم بشكل عشوائي لغرض المضاربة والمقامرة؟ والأكيد أن الأدوات الكمية سوف تعجز أمامها لأنها عملات غير مراقبة من قبل البنك المركزي وبالتالي يصعب التحكم نظراً لسياستها النقدية اللامركزية.

أما بخصوص العملات الرقمية الحكومية فبما أن إصدارها خاضع لرقابة السلطة النقدية وضوابطها فانه يسهل التحكم فيها بتطبيق أدوات السياسة النقدية ولن يكون هناك أي أشكال لأنها في الأخير تعتبر نقود متطورة فقط وذلك عن طريق رقمنة أدوات السياسة النقدية وجعلها اتوماتكية للتحكم فيها.

2.1.5. السياسة المالية والعملات الحكومية: من المتوقع أن يكون للعملات الرقمية الافتراضية أثراً ملموساً على السياسة المالية، عن طريق تأثيرها على حجم الإيرادات الضريبية المتوقعة و بالتالي على الموازنة العامة للدولة، وذلك لصعوبة مراقبة الصفقات والتبادلات التجارية والتحويلات المالية التي تتم من خلال شبكة الانترنت، وبين الطرفين المتعاملي سواء من داخل البلد أو خارجه، مما يزيد من فرض التهرب الضريبي والجمركي، ويعمق ظاهرة الاقتصاد الخفي و الموازي، ويؤثر في السياسات الاقتصادية بشكل عام. على عكس العملات الرقمية الرسمية فهي تحت رقابة وإشراف الحكومات وذلك بوضع مكانزمات رقمية والإلكترونية تتماشى مع رقمته العملات.

2.5 خلق النقود، ظاهرة التضخم والانكماش وعمليات غسيل الأموال:

1.2.5. الضبط من خلق النقود: أصبحت العملات الرقمية تشكل حملاً ثقيلاً على الاقتصاد والإنتاج الفعلي للدول في شتى المجالات، إذ إن العديد منها مازالت في نطاق المضاربات على فروق الأسعار غير مشاركة في الإنتاج الفعلي على المستوى العام. وإن كانت مرتبطة بسياسات نقدية تعمل آلياً وفق البروتوكولات التي

¹ علي محي الدين القره داغي، "المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي-دراسة تأصيلية مقارنة بالاقتصاد الوضعي"، الجزء الثاني، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثانية، 1431هـ/2010م، ص448.

وضعت لها، إلا أن التوقعات المستقبلية لسيرها قد لا تبشر بخير، خصوصا أنها المحاولة الأولى للبشرية يجعل السياسة النقدية تحت إشراف آليات إلكترونية مبرمجة، تصدر النقد وتتحكم في سياسات العرض والطلب.¹

2.2.5. تفادي ظاهرة التضخم والانكماش: إن ضبط عملية خلق النقود وإصدارها بشكل مضبوط أمر صعب بالنسبة لدول بعينها حتى في النقود القانونية، فكيف بالعملات الافتراضية!! ذلك أن أغلب العمليات التي تتم على منصات التداول عبارة عن مضاربات المهدف منها هو الربح السريع، وسرعان ما يتم تصفيتها بعدما يتم تحقيق المهدف منها، إضافة إلى أغلب العمليات التي تتم هي عمليات غير مشروعة ولا تتماشى مع الخطط الاقتصادية التي تسعى الدولة لتحقيقها، وهذا يعني أن التحكم بحجمها وتدقيقها أمر صعب.

3.2.5. محاربة عمليات غسيل الأموال: لا تخضع العملات الرقمية لإشراف أي جهة رقابية على مستوى العالم، كما في العملات الرسمية المراقبة من خلال حكومات الدول والبنوك المركزية، وهو ما يجعل العملات الرقمية وسيلة وأداة سهلة لغسيل الأموال وعمليات الاتجار غير المشروع. وتتيح المعاملات التي تتم باستخدام العملات المشفرة مزيدا من إخفاء الهوية لمرسلي الأموال ومتلقيها.² وهذا ما أكدته بنك التسويات الدولية (BIS) الذي يعد البنك المركزي للبنوك المركزية في دول العالم أنها العملات الافتراضية تستخدم في تسهيل غسل الأموال، وهجمات القرصنة للحصول على فدية وغيرها من الجرائم المالية.³

3.5. التقليل الفجوة بين الاقتصاد الحقيقي والمالي، التهرب الضريبي والسوق السوداء:

1.3.5. التقليل الفجوة بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي (الوهمي): مع تزايد التعاملات المالية بالعملات الرقمية الافتراضية المشفرة، تزايد الفجوة بين الاقتصاد الحقيقي الذي يمثل الأصول الحقيقية من سلع وخدمات، وبين الاقتصاد الافتراضي المالي الوهمي المبني على الأرباح المتأتية من فروقات المقامرة والمضاربة. وهذا ما قد ينذر مستقبلاً باهيارات متوقعة نتيجة هذه العملات الافتراضية. عسك العملة الرقمية الحكومية والتي تمثل اقتصاداً حقيقياً لأن الغاية من إصدارها من قبل الحكومات هو تسهيل انتقال السلع والخدمات بين الأفراد والمؤسسات باعتبارها وسيط للتبادل وليس أداة للمقامرة المضاربة.

¹ عبد القادر العاطف، "متطلبات الحكومة الإلكترونية في مواجهة مخاطر الاقتصاد الافتراضي"، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، الجزائر، 2012م، ص 11. (بتصرف)

² "العملات الرقمية : الشرطة البريطانية تصدر 180 مليون استرليني من العملات المشفرة"، تاريخ النشر: 2021/07/13م، انظر الرابط: <https://www.bbc.com/arabic/business-57820286>، تاريخ الاطلاع: 2021/09/23م، على الساعة: 2021/09/22م، على الساعة: 23 و20د.

³ خالد المنشاوي، "غسيل الاموال و تمويل عمليات مشبوهة تحاصر العملات المشفرة"، تاريخ الشر: 2021/07/28، انظر الرابط: <https://www.independentarabia.com/node/236616/>، تاريخ الاطلاع: 2021/09/22م، على الساعة: 22 و29د

2.3.5. محاربة التهرب الضريبي: لا تستطيع الدولة أن تتقاضى أية ضرائب على العمليات التجارية التي تتم عن طريق العملات الرقمية المشفرة، لأنه لا يعرف من تعامل وحقق ربحاً من الاستثمار فيها، وبما أن الضرائب مصدر الدخل الأهم لأي دولة فمن المقرر أن هذه العملات ستضر مع الوقت باقتصاد الدول على المدى المتوسط والبعيد وهذا لكثرة الطلب على العملات الافتراضية، عكس العملات الرقمية الحكومية والتي لها نظام يمكنها من معرفة أصحابها. فقد بلغت الفجوة بين الضرائب المدفوعة والمستحقة في الولايات المتحدة الأمريكية ما يقرب من 600 مليار دولار في عام 2019 ويمكن أن تتضخم إلى 7 تريليون دولار إذا تركت دون معالجة.¹

3.3.5. محاربة الإرهاب والسوق السوداء: إن ميزة إخفاء الهوية التي توفرها العملة بحد ذاتها أداة جذب سريعة للمجتمع الإجرامي، ومن الأمثلة المشهورة على مثل هذه الميزة ما عُرف بسوق (طريق الحرير)*، والذي يعتبر من أنشطة الأماكن الإجرامية على شبكة الإنترنت لإمكانية إخفاء هويات مستخدميه.² أما العملات الرقمية الرسمية الحكومية فهي عملات يعرف صاحبها والمتعامل بها ولهذا تجعل العالم أكثر أمناً وسلاماً.

4.5 إصدار العملات الرقمية الرسمية الحكومية:

1.4.5. شروط وضوابط الإصدار: وهي على النحو التالي:

- أن يكون إصدار هذه العملات تحت إشراف ورقابة البنك المركزي وبالتالي إعطاء صبغة قانونية ورسمية لهذه العملات؛
- على الإصدار أن يكون وفق الضوابط المعروفة كالغطاء بالذهب أو العملات الأجنبية أو الناتج المحلي؛
- أن تكون هذه العملات الرقمية الحكومية مشفرة مثل العملات الرقمية الافتراضية حتى يتفادى تزويرها؛
- وضع نظام رقابي رقمي لتتبع هذه العملات تفادياً للجرائم المالية؛
- تفعيل منصة بلوك تشاين أو أي منصة أخرى من قبل البنك المركزي حتى تبقى جميع المعاملات المالية تحت ضبط ورقابة البنك المركزي و بالتالي سهولة تتبع دفع الضرائب؛

¹أمريكا تفكر في إنشاء عملتها الرقمية الرسمية"، مقال منشور بتاريخ: 2021/05/23م، انظر الرابط: <https://www.alarabiya.net/aswaq/financial-markets/>، تاريخ الاطلاع: 2021/09/26م، على الساعة: 12 سا و46د

* يعتبر طريق الحرير أول وأحدث سوق ممنوعات، أنشأ عام 2011 م، واشتهر كمنصة لبيع المخدرات، وجرائم قتل وابتزاز وبيع الأسلحة، وقد لاقى شهرة وإقبالاً كبيرين لما وفره لمستخدميه من إمكانية تصفح سرية وآمنة بدون أن يتم التعرف على هوية مستخدميه وتعقب أنشطتهم، وتحذر الإشارة إلى أن هذا الموقع تم تدميره وإغلاقه بواسطة الموقع الإلكتروني لمكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي عام 2013 م، وتم محاكمة مؤسسه.

² Piazza, Fiammetta, **Bitcoin in Dark Web: A Shadow over Banking Secrecy and A call for Global Response**, 2017, Southern California Interdisciplinary Law Journal, 26(521), P521- 546.

- التحلي تدريجياً عن النقود الورقية على المدى المتوسط والمدى البعيد؛
- 2.4.5. مراحلها:** المراحل المقترحة من قبل الباحث لعمل العملات الحكومية هي كالتالي:
- إصدار يكون تحت سلطة البنك المركزي وفق الضوابط الإصدار المعروفة؛
- أن تحمل هذه العملات رقم تسلسلي مشفر لتفادي تزويرها؛
- الحصول عليها من قبل الزبون يكون بعدة طرق إما عن طريق تحصيل الشهري للراتب أو المعاش، أو عن طريق المبادلات التجارية أو عن طريق أو شرائها من سوق العملات؛
- وضعها في محفظة الكترونية تحمل رقم الحساب البنكي للمتعامل مع تعزيز أمن البيانات وحماية المعلومات الشخصية للزبون أو المستثمر؛
- استعمال منصة بلوك تشاين أو أي سجل الكتروني في عملية التحويل مع ربطها بالبنك المركزي من أجل المراقبة؛

6. نماذج عن بعض العملات الرقمية الحكومية:

سنحاول في هذا المبحث ذكر بعض العملات الرقمية الحكومية لبعض الدول والتي يعتبر بعضها قيد الدراسة وبعض الآخر عبارة عن أوراق بحثية وهذا نظراً للصعوبات التي تواجهها الحكومات نظراً لحساسية القطاع النقدي والمالي.

1.6 الدول العربية والإسلامية:

- 1.1.6. مجلس التعاون الخليجي:** أعلن البنكان المركزيان في السعودية والإمارات توافقهما على نتائج مباحثات مشروع "عابر" لإنشاء عملة رقمية يمكن استخدامها بين البنوك التجارية المعنية؛ من خلال شبكة واحدة لتسوية المدفوعات عبر الحدود. وجاءت نتائج مشروع "عابر" بهدف إثبات مبدأ وفهم ودراسة أبعاد إصدار عملة رقمية للبنوك المركزية، واستخدام تقنية السجلات الموزعة من كتب من خلال التطبيق الفعلي.¹
- 2.1.6. لبنان:** أعلن بنك لبنان أنه في صدد إعداد آلية لفرض نظام مالي جديد (CASHLESS SYSTEM)، لإطلاق عملة لبنانية رقمية خلال عام 2021 من ضمن آلية تنظيمية لإعادة الثقة في البنوك وتحريك سوق النقد محلياً وخارجياً، مما يسمح بانتقال لبنان من اقتصاد نقدي إلى اقتصاد رقمي.²

¹ "مع ازدهار تداولها عالمياً... هل تطلق دول الخليج عملة إلكترونية موحدة"، مقال منشور بتاريخ: 2021/07/15، انظر الرابط: <https://alkhaleejonline.net/> تاريخ الاطلاع: 2021/09/26م، على الساعة: 20 سا و46د

² جيسي طراد، "عملة رقمية في لبنان عام 2021"، مقال منشور بتاريخ: 2020/11/19م، انظر الرابط: <https://www.independentarabia.com/node/169611/> تاريخ الاطلاع: 2021/09/26م، على الساعة: 22 سا و38د

3.1.6. تركيا: قال رحمي آقته، رئيس جمعية المعلوماتية التركية، إن خبراء من البنك المركزي وهيئة البحوث العلمية والتكنولوجية التركية "توييتاك"، يعملون على إطلاق عملة رقمية رسمية، تستند في قيمتها إلى عملة البلاد. ويستند إلى الليرة التركية وتمتلك مقابلاً مادياً ملموساً مع إمكانية التداول والبيع في أسواق المال العادية، وهي أمر مهم جداً لتطوير الاقتصاد الرقمي التركي.¹

2.6. الدول الآسيوية:

1.2.6. الصين الشعبية:

1.1.2.6. عملة اليوان الحكومية: قامت السلطات الصينية بطرح عملتها "اليوان" الرقمي، لتصبح أول الاقتصادات الكبرى التي تطرح عملة رقمية حكومية.² ويقوم اليوان الرقمي برقمنة جزء من الأوراق الورقية والعملات المعدنية الصينية، ويتبنى نظام توزيع من مستويين، بموجبه يصدر بنك الشعب الصيني العملة الرقمية للبنوك، التي تمرر الأموال إلى الأفراد والشركات. وفي محاولة واضحة لتقليل المخاوف بشأن المراقبة الحكومية، تعهد البنك المركزي بحماية المعلومات الشخصية والخصوصية، مع مكافحة إساءة استخدامه في المقامرة عبر الإنترنت، وغسل الأموال والتهرب الضريبي. وأن نظام اليوان الرقمي يجمع معلومات أقل للتعاملات مقارنة مع المدفوعات التقليدية، ولا يقدم معلومات إلى أطراف ثالثة أو بقية الوكالات الحكومية ما لم يتم النص على خلاف ذلك في القوانين والقواعد التنظيمية. وأكد أنه سينشئ جدار حماية إلكتروني للمعلومات المرتبطة باليوان الرقمي، ويطبق بشكل صارم بروتوكولات للخصوصية.³ من جانبه، قال بنك الصين الشعبي، إن اليوان الرقمي الخاص به لن يعتمد على تقنية سلاسل الكتل بينما تعتمد الكرونا الإلكترونية السويدية، التي يتم اختبارها حالياً، على "بلوك تشاين".⁴

¹ عائشة بوجو أغلو، "تركيا تستعد لإطلاق عملة رقمية قابلة للتداول بأسواق المال"، تاريخ النشر: 2021/05/29م، أنظر الرابط: <https://www.aa.com.tr/ar/>، تاريخ الاطلاع: 2021/09/26، على الساعة: 11سا و14د.

² أحمد حاتم، "شيا"، عملة رقمية صينية تقتحم الاسواق العالمية"، مقال منشور بتاريخ: 2021/05/05، انظر الرابط: <https://www.aa.com.tr/ar/6>، تاريخ الاطلاع: 2021/09/22، بتاريخ: 21سا على الساعة: 21سا و42د.

³ "الصين تستكشف مدفوعات عابرة للحدود باليوان الرقمي"، تاريخ نشر المقال: 2021/07/16م، انظر الرابط: <https://arabic.rt.com/business/1252461->، تاريخ الاطلاع: 2021/09/25م، على الساعة: 22سا و57د.

⁴ "عملات رقمية من بنوك مركزية... هل يمكنها مواجهة العملات الشفرة"، تاريخ النشر: 2021/05/06م، انظر الرابط: <https://www.alarabiya.net/aswaq/special-stories/2021/05/06F>، تاريخ الاطلاع: 2021/09/27م، على الساعة: 20سا و09د.

2.1.2.6. عملة شيا: أطلقت شركة "شيا" الناشئة التي تتخذ من الصين مقراً لها، عملتها الرقمية التي تسعى من خلالها إلى إعادة اختراع النقود الرقمية، لتصبح أول عملة خاصة مشفرة تدعى "شيا (Chia)" حاصلة على موافقات حكومية. كانت منصة "شيا". وتختلف هذه العملة الرقمية عن العملات المشفرة المعروفة، التي تكون لا مركزية وغير مضمونة، بعكس العملة الصينية التي ستكون معتمدة من البنك المركزي ومضمونة كعملة قانونية من قبل الدولة. بذلك، ستكون المعاملات الرقمية تخضع لرقابة البنك المركزي وتساعد في مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. وتعتمد منصة "شيا" على تقنية البلوك تشين، وسعة تخزين الأقراص الثابتة في عملية استخلاص العملة، على عكس بيتكوين التي تستهلك كميات كبيرة من الطاقة أثناء تعدينها. و تخطط الصين أن تصبح عملتها الرقمية بديلاً للشبكات المالية التقليدية، لتوفير شبكة آمنة وموفرة للطاقة للتمويل والمدفوعات الحديثة. وتقلل "شيا" بشكل كبير من استهلاك الطاقة والتلوث البيئي، ما يجعلها مفضلة مقارنة بالعملات الأخرى مثل بيتكوين وإيثريوم وآلاف العملات الأخرى واستخدام العملة المشفرة يجب أن يكون أسهل من استخدام الأوراق النقدية، وأصعب من حيث خسارتها، ويستحيل تقريباً سرقتها.¹

2.2.6. اليابان: وفي بيان، قال البنك المركزي باليابان، إن "المرحلة الأولى من التجارب، المقرر إجراؤها حتى مارس 2022، ستركز على اختبار الجدوى الفنية لإصدار وتوزيع واسترداد عملة رقمية للبنك المركزي (CBDC) بعد ذلك، سينتقل بنك اليابان إلى المرحلة الثانية من التجارب، التي ستدقق في وظائف أكثر تفصيلاً، مثل ما إذا كان سيتم وضع حدود على مقدار العملة الرقمية للبنك المركزي التي يمكن لكل كيان الاحتفاظ بها، بحسب وكالة "رويترز".²

3.2.6. الهند: صرح محافظ البنك المركزي في الهند "شاكتيكانتا داس" إن بنك الاحتياطي الهندي قد يطلق أول برامجه التجريبية للعملة الرقمية بحلول شهر ديسمبر المقبل وقال داس: "نحن نتوخى الحذر الشديد حيال ذلك، لأنه منتج جديد تماماً، ليس فقط للبنك الاحتياطي الهندي، ولكن عالمياً، وكذلك كيفية تأثيرها في السياسة النقدية والعملية المتداولة". وأضاف داس: أعتقد أنه بحلول نهاية العام، يجب أن نكون قادرين لبدء تجاربنا الأولى، فيما قال نائبه في الشهر الماضي إن البنك المركزي يعمل باتجاه استراتيجية تنفيذ مرحلية للعملة الرقمية".³

¹ أحمد حاتم، "شيا"، عملة رقمية صينية تفتح الأسواق العالمية"، مقال منشور بتاريخ: 2021/05/05، انظر الرابط: <https://www.aa.com.tr/ar/6>، تاريخ الاطلاع: 2021/09/22، بتاريخ: 21 ساعة على الساعة: 21 و42د.

² "اليابان.. البنك المركزي يبدأ تجارب على إصدار عملة رقمية"، تاريخ النشر: 2021/04/05، انظر الرابط: <https://arabic.rt.com/business/1218500>، تاريخ الاطلاع: 2021/09/27، على الساعة: 22 و32د.

³ "دولة جديدة تحاول فرض ضرائب على العملات الرقمية"، تاريخ النشر: 2021/09/13، انظر الرابط: <https://sa.investing.com/news/cryptocurrency-news/article-2184903>، مقال تاريخ

الاطلاع: 2021/09/14 على الساعة: 18 و47د.

3.6. الدول الأوروبية:

1.3.6. الاتحاد الأوروبي: دعا وزير المالية الألماني "أولاف شولتز" لإطلاق عملة رقمية أوروبية مشتركة، مشيراً إلى أن ألمانيا ستدعم بشكل بناء العمل الذي يقوم به البنك المركزي الأوروبي بهدف إنشاء عملة يورو رقمية. وسيقرر البنك المركزي الأوروبي هذا الصيف ما إذا كان سيبدأ عملية إطلاق يورو رقمي بعد مشاورات ودراسات واسعة أجريت في الأشهر الأخيرة. وسيكون اليورو الرقمي أو الافتراضي نسخة إلكترونية من أوراق اليورو النقدية وقطعها المعدنية، وستكون عملة رسمية يكفلها البنك المركزي الأوروبي¹.

2.3.6. بريطانيا: أعلن بنك إنجلترا ووزارة الخزانة البريطانية، في بيان عن إنشاء فريق عمل مشترك لتنسيق سبل استكشاف عملة رقمية محتملة للبنك المركزي البريطاني. وستكون العملة الرقمية شكلاً جديداً من أشكال النقود الرقمية التي يصدرها بنك إنجلترا لتستخدمها الأسر والشركات. جنباً إلى جنب مع النقد والودائع البنكية بدلاً من استبدالها².

3.3.6. السويد: أعلن "ريكس بنك" السويدي، أنه بدأ اختبار عملة "الكرونة" الرقمية E-Krona ، تمهيداً لجعلها عملة رسمية، ما يجعل السويد أول دولة في العالم لديها عملة رقمية مشفرة تابعة لبنكها المركزي. وبحسب موقع MIT Technology ، فإن البنك السويدي، قال إن الكورونة الإلكترونية ستستخدم لمحاكاة الأنشطة المصرفية اليومية، مثل المدفوعات والودائع، والسحوبات عبر المحفظة الرقمية، مثل تطبيق الهاتف، حيث إن الهدف الأساسي هو تعليم الجمهور كيفية استخدام هذه العملة. وأوضح الموقع، بحسب صحيفة القبس، أن المدفوعات الإلكترونية بالعملة المشفرة الجديدة سيكون سهلاً، لأنه سيكون أشبه بعملية إرسال رسالة نصية عبر الهاتف المحمول، خاصة أن السويد تعد أقل دولة في العالم يستخدم مواطنوها الأوراق النقدية، ما يجعل الأمر سهلاً بالنسبة للمستخدمين، وأيضاً بالنسبة للبنوك المركزية التي تحتاج الاستجابة لمبدأ استخدام الأشخاص للأموال المطبوعة بشكل أقل. ومن المقرر أن تستمر المرحلة التجريبية للعملة الإلكترونية المشفرة حتى نهاية شهر فبراير 2021، أي تستمر لمدة عام³.

¹ "دعوات ألمانية لإنشاء يورو رقمي"، تاريخ النشر: 2021/04/16، انظر الرابط: <https://www.dw.com/ar/>، تاريخ الاطلاع: 2021/09/26م، على الساعة: 22 سا و06د

² "بريطانيا تستعد لانضمام الى موضة العملات الرقمية"، مقال منشور بتاريخ: 2021/04/20م، انظر الرابط: <https://www.independentarabia.com/node/214366/>، تاريخ الاطلاع: 2021/09/26م، على الساعة: 11 سا و36د.

³ "السويد... أول عملة رقمية تابعة لبنك مركزي العالم"، تاريخ النشر: 2020/05/20م، انظر الرابط: <https://www.alarabiya.net/aswaq/banks/2020/02/23/>، تاريخ الاطلاع: 2021/09/27م، على الساعة: 22 سا و45د.

4.6 الدول الأمريكية:

1.4.6. الولايات المتحدة الأمريكية: اتخذ مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي خطوة نحو تطوير عملة رقمية، حيث أعلن عن خطط لنشر ورقة بحثية بشأن المدفوعات الرقمية، مع التركيز بشكل خاص على الفوائد والمخاطر المرتبطة بعمليات البنوك المركزية الرقمية في سياق الولايات المتحدة. ويهدف بنك الاحتياطي الفيدرالي إلى استكشاف كيف يمكن أن تتلاءم العملات الرقمية للبنك المركزي أو عملات البنوك المركزية الرقمية في النظام البنكي الأمريكي. وفي الوقت نفسه، من المحتمل أن يحاول بنك الاحتياطي الفيدرالي تسريع العمل تجاه عملة رقمية أمريكية محتملة حيث أن الدول الأخرى، وخاصة الصين، تسير بخطى ثابتة نحو هذا الهدف.¹

2.4.6. فترويلا: دخلت عملة فترويلا الرقمية "بترو" المدعومة بالنفط "بترو" الأسواق العالمية، في محاولة لتحقيق الاستقرار للاقتصاد الهش الذي تأثر بالأزمة السياسية المستمرة في البلاد والعقوبات الأمريكية. وستُجهد تهديد الأسواق السوداء، وعصابات مافيا الأموال. واعتبر خبراء أن الهدف من وراء إطلاقها وقف اختلال التوازن الناجم عن الحرب الاقتصادية المدفوعة من الخارج، في إشارة إلى العقوبات المفروضة على البلاد. وقال الرئيس نيكولاس مادورو في مؤتمر صحفي إن عملة "بترو" تختلف عن العملات الرقمية الأخرى لكونها محمية بالنفط وثروة التعدين الفترويلية.²

3.4.6. جزر البهاما: أصبح البنك المركزي لجزر البهاما أحدث مؤسسة مالية وطنية تطلق عملة رقمية مدعومة من الدولة. العملة المسماة بـ "ساند دولار"، والمربوطة بالدولار البهامي (المرتبط بالدولار الأمريكي)، متاحة الآن لجميع سكان جزر البهاما البالغ عددهم 393 ألف نسمة. وقد تكون جزر البهاما أول دولة تُطلق بنجاح عملات رقمية للبنك المركزي. حيث يمكن إرسال العملة الرقمية واستلامها عبر تطبيق للهواتف المحمول، ويمكن استخدامها لدى أي تاجر "مع محفظة إلكترونية معتمدة من البنك المركزي على أجهزتهم المحمولة".³

¹ "أمريكا تفكر في إنشاء عملتها الرقمية الرسمية"، مقال منشور بتاريخ: 2021/05/23م، انظر الرابط: <https://www.alarabiya.net/aswaq/financial-markets/>، تاريخ الاطلاع: 2021/09/26م، على الساعة: 12 سا و46د.

² "فترويلا أول دولة تطلق عملة رقمية...تعرف عليها"، تاريخ النشر: 2019/10/03م، انظر الرابط: <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2019/10/3/>، تاريخ الاطلاع: 2021/09/27م، على الساعة: 19 سا و39د.

³ "البنك المركزي في جزر البهاما يطلق العملة الرقمية sand dollar"، انظر الرابط: <https://theqa.reviews/news/>، تاريخ الاطلاع: 2021/09/27م، على الساعة: 22 سا و54د.

7. الخاتمة: لقد تم التوصل من خلال هذا البحث إلى حوصلة من نتائج والتي على أساسها تم اقتراح توصيات:

1.7. النتائج:

- العملات الرقمية هي عملات افتراضية مشفرة لا يصدرها البنك المركزي ولها وظائف النقود.
- تتمتع هذه العملات الرقمية بدرجة عالية من المخاطرة بسبب الغرر والجهالة.
- إصدار هذه العملات وتنوعها وعملها خارج غطاء البنك المركزي قد يؤثر كثيرا على السياسة النقدية للدولة نظرا لمساهمتها في عرض النقود دون ضوابط.
- اللجوء الى استعمال هذه العملات الرقمية أدى إلى تهرب ضريبي وبالتالي الاضرار بالسياسة المالية للدولة.
- تشهد أسعار العملات الرقمية تقلبات و اضطرابات كبيرة بحيث ترتفع و تنخفض بطريقة مفاجئة مما تشكل خطراً على أموال المستثمرين.
- خاصية التشفير العملات الرقمية جعلها ملاذا للجرائم المالية كغسيل الأموال والارهاب و سوق السوداء.

2.7. التوصيات:

- يجب على الدول والحكومات الاسراع في إصدار العملات الرقمية الحكومية من أجل ضبط السوق النقدي.
- يجب على الدول التخلص من العملات الرقمية الافتراضية أو على الأقل احتوائها لأنها تعتبر عملة موازية وهدف منها هو المضاربة والمقاربة و ليس بناء اقتصاد حقيقي.
- من أجل إنجاح عملية إصدار العملات الرقمية الحكومية و عدم احتمال اختراقها أو تزويرها يتوجب على الدول الاعتماد على مبرمجين مؤهلين و تشجيع المؤسسات الناشئة (start-up) المتخصصة في هذا المجال مثلما فعلت الصين مع عملة "شيا".
- الخوف من اختفاء رأس المال الحقيقي جراء التعامل بالعملات الرقمية الافتراضية، وتقلبات الاسعار الكبيرة التي تشهدها العملة فلا يجب التعويل عليها مستقبلاً لأنها يمكن ان تحدث اثار كبيرة للسوق النقدي واقتصاديات دول العالم.

قائمة المصادر والمراجع:

المؤلفات:

1. الطاهر لطرش. (2003). تقنيات البنوك (الإصدار الثانية). بن عكنون، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
2. عبد الرحمن ابن خلدون. (دت). المقدمة. القبة، الجزائر: مؤسسة قصر البخاري للنشر والتوزيع.

3. عبد الستار أبوغدة. (2018). النقود الرقمية: الرؤية الشرعية و الآثار الاقتصادية. قطر: سلسلة بين المنشور للاستشارات المالية رقم (04).
4. عدنان خالد تركماني. (1988). السياسة النقدية والمصرفية في الاسلام. بيروت: مؤسسة الرسالة.
5. علي محي الدين القره داغي. (2010). المدخل إلى الاقتصاد الاسلامي: دراسة تأصيلية مقارنة بالاقتصاد الوضعي (الإصدار الطبعة الثانية، المجلد الجزء الثاني). بيروت - لبنان: دار البشائر الاسلامية للطباعة و النشر و التوزيع.

المقالات:

6. عبد القادر العاطف. (2012). متطلبات الحكومة الالكترونية في مواجهة مخاطر الاقتصاد الافتراضي. الملتقى العلمي الخامس حول الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، الجزائر.

المجلات:

7. الأزرق الركري. (2018). هل البتكوين عملة؟ مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية (69).
8. Fiammetta, P. (2017). Bitcoin in Dark Web: A Shadow over Banking Secrecy and A call for Global Response. Southern California Interdisciplinary Law Journal(26).

مواقع الانترنت:

9. <https://www.aljazeera.net>
10. <http://www.attahrir.info>
11. <http://alsaa8.net>
12. <https://www.alarabiya.net>
13. <https://arabic.rt.com>
14. <https://www.bbc.com>
15. <https://www.dw.com>
16. <https://alkhaleejonline.net>
17. <https://www.independentarabia.com>
18. <https://theqa.reviews>
19. <https://www.aa.com>
20. <https://Eumlat.Net>
21. <https://www.independentarabia.com>
22. <https://www.aa.com>
23. <https://iefpedia.com>
24. <https://arabi21.com>
25. <http://midad.com>
26. <https://www.walidshawish.com>
27. <https://sa.investing.com>
28. <https://bitcointalk.org>
29. <https://darulfiqh.com>
30. <http://syrian-mirror.net>